بحوث في اللغة العربية: نصف سنوية علمية محكمة لكلية اللغات الأجنبية بجامعة إصفهان
العدد ١٥ (خريف وشتاء ١٤٣٨هـ. ق/ ١٣٩٥ هـ. ش)، ص ٣٣ ـ ٤٦

دراسة تحليلية في الفروق المعنوية بين أساليب القصر[١]

علي صياداني ❖
بهنام فارسي ❖❖

الملخص

إنّ القصر من أهمّ مباحث يُطرح في علم المعاني وله طرقه المختلفة. يذهب كثيرٌ من القدماء إلى تسوية هذه الطرق في الدلالة وإلقاء المعنى على المتلقّي، ولكن في رأينا أنّ كل طريق من هذه الطرق يختلف عن آخر، فالقصر بالنفي والاستثناء يختلف عن القصر بـ«إنما»، والقصر بحرف «بل» يختلف عن القصر بحرف «لا».

تسعى هذه الدراسة التي اعتمدت في خطتها على المنهج الوصفي ـ التحليلي أن تكشف عن الفروق الأساسية بين طرق القصر. وهذا بالتأكيد على أن لكل طريقة معنى يفرّقها عن الأخرى.

توصّل البحث إلى أنّ تعدد طرق القصر دليل على ثراء اللغة و تنوع صيغها، وهي ليست من قبيل الترادف، بل بينها فروق جوهرية في النحو و المعنى. وملخص ما يتيح لنا ذكره في هذا المجال هو أن كلّ بنية للقصر يتضمن معنى لا يوجد في بنية أخرى و لها دلالة لا يمكن الحكم عليها بالمساواة بينها وبين الآخر. إضافة إلى أنَّ أحكام الوجوب انتقلت من النحو إلى البلاغة في تمييز مواضع المقصور من المقصور عليه، و هذا الوجوب يمنح المعنى دقة و بياناً. في النهاية جدير بالذكر أن القصر بصيغة "النفي والاستثناء" بما فيه من بنية نحوية متقن وخاص، يعدّ أهمَّ أساليب للقصر في إلقاء المعنى.

الكلمات المفتاحية: أساليب القصر، المعنى، النحو، الفروق الجوهرية.

١ـ تاريخ التسلم: ١٣٩٥/١/٢٣هـ. ش ؛ تاريخ القبول: ١٣٩٥/٨/١٦هـ. ش.

❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها ؛ جامعة الشهيد مدني بأذربيجان (الكاتب المسؤول). Email: a.sayadani@azaruniv.edu
❖❖ أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها ؛ جامعة يزد. Email: farsibehnam91@yahoo.com

المقدمة

ترتبط البلاغة العربية بالنحو وقواعده ارتباطا وثيقاً، خاصة في تلقّي المعاني المتواجدة في كل جملة يلقيها المتكلم ولم يكن النحو العربي علما يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو علم يهتم أيضا بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين، ولعل الدليل على ذلك ما نجده منذ أول نشأته من إشارات ومحاور تهتم بالمعنى وتؤدي إليه، فالكلام عند سيبويه ينقسم من حيث المعنى إلى خمسة أقسام «**فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب**» (سيبويه، ١٩٧٥، ١/ص٢٥)، وكل ذلك قائم على أساس من النحو إسنادا وتعليقا، وهذا إنما يثبت للنحو غاية ووظيفة هي أوسع مما عليه الآن، إذ تشير هذه الأقسام إلى المعنى، ولا تقف عند سلامة النطق لما في أواخر الألفاظ من علامات.

والقصر من الأساليب القائمة على بنية نحوية معينة تحقق غرض التأكيد والتخصيص بحسب ما عرفه البلاغيون، إذ قالوا: «**هو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص**» (السيوطي، ١٩٨٨، ج ١، ص١٨١)، فهم يعنون بـ(الطريق المخصوص) صيغه التي تستلزم وجود طرفين فيه (مقصور ومقصور عليه) فضلا عن أداة تحقق معنى القصر بينهما ولعل هذا اللزوم بوجود الطرفين وأداة القصر بينهما هو الذي نعنيه بقيامه على بنية نحوية معينة ـ كما سنرى ـ والدليل على ذلك هو أن دلالة القصر قد تتحقق في بعض صيغ الكلام، غير أنها لم تعد من صيغ القصر وطرقه؛ لعدم قيامها على طريق معين أو مخصوص.

فالاستفهام ـ على سبيل المثال ـ قد يحقق دلالة القصر من خلال خروجه عن أصل وضعه إلى غرض الإنكار، فإن من الإنكار ما فيه نفي وإثبات، بمعنى أنه ينفي أمرا عن أحد، ويثبته في الوقت نفسه لآخرين، وهذه هي دلالة القصر بوجه عام، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾ (فصلت٤١: ٣)، فإن الكلام هنا استفهام، ولكنه حقّق دلالة القصر من خلال إنكاره أو نفيه أن يكون أحد أحسن قولا ممن دعا إلى الله، وإثباته في الوقت نفسه (حسن القول) على أولئك الداعين، بيد أن هذا لم يدخله ضمن صيغ القصر؛ لأنه لم يقم على صيغة مخصوصة بوجود طرفين ثابتين وأداة معهما، ولأنه لم يوضع لهذه الدلالة حقيقة وأصل، بل إنه خرج إليه مجازا، بخلاف صيغ القصر، فإنها مع أساسها النحوي ـ كما ذكرنا ـ قد وضعت للدلالة على التخصيص حصرا، فلم ترد أبدا إلا دالة عليه.

ومما تحسن الإشارة إليه هنا، أن النحاة تنبهوا إلى صيغ القصر ودلالته، فلقد بيّنوها وأشاروا إلى دلالاتها، فقالوا مثلا: «**وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: (جاءني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا قلت: (ما جاءني إلا زيد) نفيت المجيء كله إلا مجيئه**» (المبرد، د.ت، ج ٤، ص٣٨٩).

ومن هذا المنطلق، سنتناول في هذا المقال الجوانب المختلفة للقصر ونبين وظيفة النحو في إدراك التمايز الدلالي لكل أسلوب بالنسبة للآخر. وللوصول إلى هذا المهم ندرس أولا طرق القصر والخصائص الدلالية لكلّ منها ثمّ نتطرق إلى تبيين التمييز بين دلالة الطرق المختلفة للقصر والفروق الجوهرية بينها.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على قضية بالغة الأهمية، وهي طرق القصر في اللغة العربية ودلالات استخدامها، وهذا مبحث شائع الاستخدام بين عامة الناس وخاصّتهم، ويزيد من أهمية هذه الدراسة كونها تربط بين الجانبين النحوي والدلالي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ مسالك القصر لم تكن سهلة، بل ظلّت وعرة لا يجيدها إلا أرباب البلاغة، لأنّ من أراد أن يسلك هذا الفن عليه أن يكون عالما بدقائقه، وخبيرا بأساليبه وطرائق استعمالاتها والفروق التي توجد بينها.

أسئلة البحث وفرضياته

ترصد هذه الدراسة طرق القصر في البلاغة والنحو العربي ؛ حيث تعالج سؤالا أصليا يتفرع منه أسئلة أخرى. أما السؤال الأصلي فهو:

- ما الفروق الدلالية في طرق القصر من منظور علم المعاني؟

والأسئلة الفرعية التي تفرض نفسها للطرح في هذا البحث هي:

- ما دلالات أدوات القصر في علم المعاني والنحو العربي؟
- ما أقوى الأدوات في الدلالة على القصر؟

بناء على الأسئلة التي مرّ ذكرها نحاول في هذه الدراسة أن نثبت الفرضيات التالية ونناقشها:

- طرق القصر تختلف أساليبها، فما يجوز في طريقة قد لا يجوز في أخرى، فبينها فروق لابدّ من معرفتها. إن الطريقة الواحدة تختلف أساليبها، فالقصر بـ«لكن» يختلف أسلوبا ودلالة عن القصر بـ «بل»، كما أن القصر بإنما يختلف عن القصر بالنفي و«إلا» وكذلك الحال في بقية الأداوات.
- أهم دلالات القصر هو حصر صفة في شخص والتأكيد في نفيها عن سائر الأفراد.
- يكون أسلوب القصر بالنفي والاستثناء أقو الأساليب في القصر.

١ـ ١ـ خلفيات الدراسة

هناك دراسات معمقة خصبة تناول بشكل خاصّ أساليب القصر ودلالاتها البلاغية، منها كتاب *أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية* لصباح عبيد دراز. والباحث في مؤلفه ذكر طرق القصر وأقسامه ودلالات كلّ منها ولكن ما ذكر الفروق التي توجد بين طرق القصر. والبحث الآخر هو أطروحة الباحث إسماعيل سيبوكر المعنون بـ«أساليب القصر في القرآن الكريم وآثاره النحوية». وهذا الباحث قد درس طرق القصر في القرآن الكريم من منظور الدراسات النحوية وأشكال الآيات التي ورد فيها القصر من حيث موضعه النحوي. وكذلك ثمة بحوث نشرت في المجلات الجامعية مثل «القصر بالنفي والاستثناء في نهج البلاغة دراسة دلالية» للباحثين عقيل عبد الزهرة مبدر الخاقان ووردة صالح نغماش، والمنشورة في مجلة اللغة العربية وآدابها بجامعة كوفة. كما يظهر من العنوان، إنّ الباحثين قد درسا أسلوبا واحدا من أساليب القصر دون أن يتعرضا إلى الفرق بين تلك الطرق. وكذلك الحال في المقالة المعنونة بـ«أسلوب القصر وبلاغته في القرآن الكريم».

أما أولّ الإشارات ـ حسب علمنا البسيط ـ التي جاءت في تبيين الفروق بين طرق القصر، فظهرت في كتاب *دلائل الإعجاز* لعبد القاهر الجرجاني حيث تحدث بشكل جزئي عن الفرق بين القصر بـ«إنّما» والقصر بالنفي و«إلا»، فحسب ولا يذكر شئيا آخر عن سائر أدوات القصر وبعده نرى هذه الأقوال تكررت في كتاب *مختصر المعاني وشروح التلخيص* لتفتازاني وفي كتاب *شرح التلخيص في علوم البلاغة* للقزويني. ومن النقاد والباحثين المعاصرين وجدنا الدكتور إبراهيم أنيس، حينما يتعرّض إلى نقد أقوال الجرجاني حول الفرق بين القصر بـ«إنّما» والقصر بالنفي و«إلا»، أبدى آراء نتعرض لنقدها أثناء البحث إن شاء الله. فمع كلّ هذه المباحث التي أنجزت حول موضوع القصر، ما وجدنا بحثا مستقلا يتناول موضوع دراسة وتحليل الفروق الأساسية بين طرق القصر، فالفارق الأساسي بين بحثنا هذا وسائر البحوث المنشورة قبل بحثنا، أن هذه المقالة تعدّ أول بحث علمي أعدّ لتحليل الفروق الجوهرية

لأساليب القصر الأربعة وفق علمي؛ البلاغة والنحو؛ لأن المقالات المسبقة على مقالنا أولا ما ذكروا الفروق بين الأساليب، وإن تعرضوا إليها يكون بشكل بسيط بحيث لا يسمن ولا يغني وثانيا لم يتناولوا كل الطرق الأربعة، فهذا دليل على جدة موضوعنا.

منهج البحث

يمكن تلخيص المنهج الذي سرنا عليه بأنّه وصفي تحليلي، وفق النقاط التالية:

أولا: حرصنا على ذكر ميزات أساليب القصر الأربعة ودلالاتها في النحو والبلاغة. وثانيا: أجرينا المقارنة بين هذه الأساليب من حيث دلالاتها في الجملة وثالثا: حلّلنا الفروق الجوهرية لأيّ من أساليب القصر.

قيمة أسلوب القصر في علم البلاغة

أسلوب القصر من الأساليب الغنية بالاعتبارات الدقيقة والملاحظات العديدة، فهو فنٌّ دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد، غزير الأسرار، تأمل مثلاً قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إنمـــا مصـــعبٌ شـــهاب مـــن الله تجلـــت عـــن وجهـــه الظلمـــاء

تجده يفيد المبالغة في وصف مصعب بالشجاعة والإقدام بعبارة مختصرة وأسلوب موجز، وقد آثر الشاعر التعبير بـ"إنما" ليدل على أن اتصاف مصعب بصفة الشجاعة أمر ظاهر بيّن؛ فتلك خصوصية من خصوصيات "إنما"، وبهذا يتضح لك أن أسلوب القصر في البيت قد حقق ثلاث مزايا: «الإيجاز والمبالغة والدلالة على شهرة مصعب وذيوع شجاعته». ويرجع ثراء أساليب القصر وكثرة فوائدها إلى تنوّع طرقها وما بين تلك الطرق من فروق دقيقة واعتبارات وملاحظات لطيفة.

٢ـ طرق القصر

هناك طرق عدة للقصر، ولكن جمهور البلاغيين اتفقوا على أربعة منها، وتلك هي (السكاكي، ١٩٨١، ص ٥٠٨؛ القزويني، ١٤٠٥هـ.ق، ص ١١٨؛ القزويني، ١٩٨٢، ص ٧٦؛ التفتازاني، د.ت، ج ٢، ص١٦٦؛ التفتازاني، ١٣٣٠ هـ، ص ٢٠٤؛ الجندي، ١٩٦٢، ص ١٣٤؛ الهاشمي، ١٩٦٠، ص ١٨٠):

- **القصر بـ(إنما)؛**
- **القصر بـ(النفي والاستثناء)؛**
- **القصر بـ(العطف)؛**
- **القصر بـ(التقديم ما حقه التأخير).**

وهذا يعني قيامه على أساس من النحو، فإن تلك الطرق أساليب مشهورة فيه. ولعل ما حقق القصر فيه أمران:

الأول، هو قيام تلك الأساليب على طرفين مخصوصين ومعينين، حتى ثبت أحدهما مقصورا والآخر مقصورا عليه، وذلك يكون بين «**المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين الحال وذي الحال**» (السكاكي، ١٩٨١، ص٥٠٧). والآخر، أن تلك الأساليب أفادت قوة التأكيد من خلال طبيعة الأدوات فيها، أو من خلال بنيتها وتركيبها حتى اتفقت ومعنى القصر الذي هو «تأكيد على تأكيد» (القزويني، ١٤٠٥ هـ، ص ١٢٦). ونحن نبيّن ذلك أكثر بعد الوقوف على كل طريقة منها.

٢ـ١ـ القصر بـ«إنما»

تقوم هذه الطريقة على أساس نحوي يتمثل في وجود أداة تأكيدية منه، و هي (إن) وقد دخلت عليها (ما) ـ الكافة المؤكدة ـ لوظيفتين: الأولى، نحوية، تتمثل في كفّها (إن) عن العمل، وتهيئتها للدخول على الأفعال بعد ما كانت مختصة بالأسماء حصرا، والأخرى، معنوية، تتمثل في إفادتها (إن) تأكيدا على تأكيدها حتى صار غرضها موافقا لغرض القصر الذي هو تأكيد على تأكيد (الازهري، د.ت،ج ١، ص٢٢٥؛ السيوطي، د.ت، ج ١، ص١٤٤؛ السيوطي، ١٩٦٧، ج ٢، ص٤٩ـ ٥٠).

وأما الجهة التي يقع عليها ذلك التأكيد، فهي النسبة بين الطرفين (المقصور والمقصور عليه) بغض النظر عن كونهما عمدة أو فضلة في الكلام، فقوله تعالى: ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ**﴾ (الأنفال ٨ : ٢٨)، مبني على قوة تأكيد النسبة بين المسند والمسند إليه وهما المقصور والمقصور عليه؛ وذاك لتصدر (إنما) أول الكلام.

٢ـ٢ـ القصر بـ«النفي والاستثناء»

تقوم هذه الطريقة على أساس من النحو أيضا، وهو الاستثناء المفرغ فيه، و لعل هذه الطريقة من أمسّ الطرق دلالة بغرض القصر أو الاختصاص؛ وذاك لبنائها على مطلق النفي ومخصص الإثبات، فأصل قولنا: (ما قام إلا محمد) هو (قام محمد)، ولكن لما تردد شك في قائم غيره نفينا القيام مطلقا، وأثبتناه له، ومن ثمّ صارت الأداتان (ما وإلا) كالأداة الواحدة؛ لوقوعهما جملة واحدة في الكلام.

٢ـ٣ـ القصر بـ«العطف»

وقد يكون القصر بـ(العطف)، بواحد من ثلاثة أحرف فيه، هي: (لكن، وبل، ولا) ولعل ما يحقق معنى القصر في الحرفين الأولين هو ما في دلالتهما من تقرير ما قبلهما، وإثبات نقيضه لما بعدهما (ابن عقيل، ١٩٧٤، ج ٣، ص٢٣٦)، وذلك نحو قولنا: (ما جاء زيد لكن عمرو) وقولنا: (ما جاء زيد بل عمرو).

فالقصر هنا قائم على النفي والإثبات أيضا، من حيث نفي شيء معين مخصوص، وإثبات ضده بهذين الحرفين.

أما الحرف (لا) فيتحقق القصر فيه من خلال إفادته النفي بحد ذاته، ولذا يكون المنفي به بعده لا قبله، ويكون السابق له هو الإثبات، نحو قولنا: (جاء زيد لا عمرو) و(اضرب زيدا لا عمرا) فواضح وجه القصر والتأكيد من هذا الأسلوب، فإن النفي أكد الحكم المثبت من خلال رفع الشك عنه وقصر الأمر عليه. ومما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ**﴾ (المؤمنون٢٣ : ٨٨) فقد قصر تعالى الإجارة عليه من دون غيره، وذلك من خلال إثباتها له أولا، ونفيها عمن سواه آخرا.

وهناك قرينة أخرى تدل على هذا المعنى، وهي تقدم الفاعل المعنوي على الفعل في جملة الإثبات، فقال: (وهو يجير) إذ هي تدل على التخصيص أيضا، وأحسب ذلك من قبيل التوافق أو الوحدة المعنوية بين المتغيرات النحوية بوجه عام.

٢ـ٤ـ القصر بـ«التقديم ما حقه التأخير»

تكاد هذه الصيغة تتفق شكلا ودلالة مع جوانب من ظاهرة التقديم والتأخير، فقد ذكرنا هناك أن من التقديم ما يفيد الاختصاص، بل إن الاختصاص أهم معانيه، وذلك نحو تقديم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى: ﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**﴾ (الأعراف٧: ٥٤)، ونحو تقديم المفعول به على الفعل في قوله تعالى: ﴿**بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ**﴾ (الأنعام٦: ٤١) فقد أفاد كلا التقديمين سمة الاختصاص.

ولعل ما يمكن زيادته هنا هو أن هذه الصيغة مع ما تفيده من قصر واختصاص، فقد تتفق مع إحدى صيغتي القصر ـ وهما (إنما) و(النفي والاستثناء) ـ فيكون القصر بهما مركبا، والدلالة أكثر اختصاصا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ**﴾ (هود١١: ١٦)، فلو كان القصر بالتقديم فحسب لأفاد معنى الاختصاص، بيد أن (النفي والاستثناء) أضفى على ذلك الاختصاص دقة وبلاغة.

وهنا نودّ الإشارة إلى أمر هامّ بين هذا القصر والمعنى، فقد ذكرنا أن هذا الاتفاق يزيد في الاختصاص حتى يصير القصر بين طرفيه أكثر لزوما، وذا حدود مخصوصة لا يتجاوز أحدهما الآخر أبدا، ولذا وجدنا أن صيغة (النفي والاستثناء) تدخل على صيغة (التقديم) أحيانا، ولا تدخل عليها إلا بردّ المقدم إلى أصل وضعه أحيانا أخرى بحسب ما يطلبه المعنى والسياق.

فمن صيغ التقديم فحسب قولنا مثلا: (عليك البلاغ) فقد قدمنا الخبر على المبتدأ لإفادة التخصيص، غير أن هناك آيات ورد القصر فيها مركبا، إذ دخلت (إنما) تارة و(النفي والاستثناء) تارة أخرى على هذه الصيغة نفسها ـ والخبر ما زال مقدما ـ وذلك زيادة في معنى القصر والتخصيص، نحو قوله تعالى: ﴿**فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ**﴾ (آل عمران٣: ٢٠) وقوله أيضا: ﴿**مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ**﴾ (المائدة ٥: ٩٩)، ولعل الفرق واضح بين الحالتين، فالقصر المركب في الآيتين أبلغ دلالة على التخصيص مما لو جاء القصر مفردا كما مثلنا في قولنا أولا.

غير أن هذا القصر المركب لم يكن مطردا في كل معنى وسياق، إذ نرى آيات يقع فيها القصر بصيغة (التقديم والتأخير) فتفيد الاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿**أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ**﴾ (الأنعام٦: ٦٢) إلا أن دخول (النفي والاستثناء) على مثل هذا اللفظ والمعنى في آية أخرى لم يكن إلا بردّ الخبر إلى أصله من التأخير؛ لئلا يتحدد الاختصاص، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ**﴾ (الأنعام٦: ٥٧)، فلم يقل: (إن لله إلا الحكم) كما مرّ معنا في القصر المركب؛ لأنه ـ والحال هذه ـ سيزيد في التخصيص ولكن على حساب المعنى، إذ ينفي أن يكون لله شيء إلا الحكم، وهذا من المعنى المحال، وفضلا عن ذلك، فإن الصيغة في الآية تنفي أية مشاركة لله في الحكم، بخلاف الصيغة المفترضة، فإنها لا تمنع مشاركة أحد لله فيه وذلك من حيث اختلاف موقع اللفظين بين المقصور والمقصور عليه[١].

تلك هي طرق القصر المتفق عليها عند جمهور البلاغيين، ولكن هناك منهم من زاد عليها طرقا أخرى، رآها مناسبة لأساس القصر وصيغه، ومؤدية ـ في الوقت نفسه ـ وظيفته من مبالغة واختصاص وتأكيد، ولعل أبرزها طريقتان (الرازي، ١٩٨٥، ص ٧٧؛ السيوطي، ١٩٦٧، ج ٢، ص١١٠، ١٩٠).

الطريقة الأولى: هي القصر بـ(تعريف الجزأين) وذلك يكون بين المبتدأ وخبره نحو قولنا: (محمد الناجح).

والطريقة الأخرى: هي القصر بـ(ضمير الفصل) وذلك يكون بين المبتدأ وخبره أيضا، ولكن بوضع ضمير الفصل بينهما حال كونهما معرفتين نحو قولنا: (محمد هو الناجح).

---

١. وذلك بناء على ما ذهب إليه البلاغيون من أن قصر الموصوف على الصفة لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة؛ بخلاف قصر الصفة على الموصوف، فإن المشاركة تمتنع فيه (السكاكي، ١٩٨١، ص ٥٠٨).

٣ـ التمييز بين طرق القصر نحوا ومعنى

وقف بعض أرباب البلاغة عند طرق القصر فذكروا أقسامها وخصائصها وبعض أوجه الاختلاف فيما بينها، من حيث الدلالة (الجرجاني، ١٩٦٩، ص ٣١٦ـ٣٢٢؛ القزويني، ١٤٠٥، ص ١٢٦ـ١٣٠؛ التفتازاني، د.ت، ج ٢، ص٧٦)، فمثلا عبد القاهر الجرجاني يتعرض إلى الفرق بين القصر بإنّما والقصر بالنفي و«إلا» ويذكر أنّ «لا» تحسن بعد «إنّما» إذا لم يكن الأمر خاصّا، فإذا كان خاصّا، فإنّها لا تحسن، تقول: «إنّما نجح خالد لا سعيد» و«إنّما عاد أحمد لا علي» جاز النفي بعد «إنّما» لأنّ النجاح والعودة ليسا خاصّين بأحد دون آخر.

فإذا قلت: «إنما يتذكَّرُ أُولو الألبابِ»، لم يحسن أن تنفي بعدها فتقول إنما يتذكَّرُ أُولو الألبابِ لا الجهالُ لأنّ الفهم لا يكون إلا من أولي الألباب (للمزيد انظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ص ٢٣١ـ٢٢٩).

هذا مجمل ما قاله الجرجاني عن الفرق بين القصر بإنما والقصر بالنفي وإلا ولكن عندما تقصينا رأيه في الفرق بين سائر أدوات القصر ما وجدنا رأيا له في هذا الحقل.

٣ـ١ـ التمييز بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ(النفي والاستثناء).

إن أكثر الفروق والتمييزات بين طرق القصر كانت بين طريقة (إنما) و (النفي والاستثناء)، ولعل سر ذلك هو كثرة استعمالهما دون غيرهما، ومن تلك الفروق التي وقف عندها الجرجاني أن طريقة (إنما) تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لمن ينزل هذه المنزلة، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**﴾ (الأنعام٦: ٣٦) وكذلك قوله: ﴿**إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا**﴾ (النازعات٧٩: ٤٥)، فكل من الآيتين «**تذكير بأمر ثابت معلوم؛ وذلك أن كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلا ممن يسمع ويعقل ما يقال له .. وكذلك معلوم أن الإنذار، إنما يكون إنذارا، ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه، فأما الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد**» (الجرجاني، ١٩٦٩، ص ٣١٦؛ التفتازاني، د.ت، ج٢، ص٧٦).

«**وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: (ما هذا إلا كذا وإن هذا إلا كذا) فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه**» (الجرجاني، ١٩٦٩، ص ٣١٧)، نحو قوله تعالى: ﴿**مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى**﴾ (الزمر٣٩: ٣)، فالكافرون اعتقدوا إنكار الرسل عبادتهم، فجاؤوا بهذه الصيغة في التعبير ليثبتوا لهم أن عبادتهم الأوثان مقصورة على تقريبهم إلى الله.

فالجرجاني يجعل (النفي والاستثناء) أبلغ من (إنما)، ولعل ما ذهب إليه حقيقة نجدها في القرآن الكريم، فمتى ما اجتمعت الصيغتان لغرض التأكيد كانت صيغة (النفي والاستثناء) هي المؤكدة لصيغة (إنما)؛ وذاك لما تفضلها في مزية المبالغة والتأكيد، فضلا عن أنه لا يصح لغة ونحوا أن يكون المؤكِد أقل معنى ومبالغة من المؤكَد، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً**﴾ (الأعراف٧: ١٨٧)، فحيث تعددت صيغ القصر في إثبات علم الساعة لله وقصره عليه، كانت الصيغة الثانية ـ (ما وإلا) ـ أقوى معنى وأبلغ دلالة، وإلا ما صح وقوعها في مقام التأكيد.

ولكن قد يقع الأمر خلافا لما ذهب إليه الجرجاني من إفادة كل صيغة دلالة تتناسب وحال المخاطب أو السياق، إلا أنه تنبه إلى ذلك أيضا، وهو ما ذكرناه له أولا من تنزيل المخاطب هذه المنزلة، إذ قال: «**ومما يجب عليك أن تجعله على ذكر منك من معاني (إنما) ما عرفتك أولا من أنها قد تدخل في الشيء على أن يخيل فيه المتكلم أنه معلوم، ويدعي أنه من الصحة بحيث لا يدفعه دافع [...] ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة٢: ١١) دخلت (إنما) لتدل على أنهم حين ادعوا**

لأنفسهم أنهم مصلحون، أظهروا أنهم يدّعون من ذلك أمرا ظاهرا معلوما، ولذلك أكد الأمر في تكذيبهم والرد عليهم، فجمع بين (ألا) الذي هو للتنبيه، وبين (إن) الذي هو للتأكيد، فقيل: ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة٢: ١٢)» (الجرجاني، ١٩٦٩، ص٣٣٥ـ ٣٣٦)

ولعل قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ﴾ هو زيادة تأكيد ما ذهب الجرجاني إليه.

أما إن جاء (النفي والاستثناء) لشيء هو من المعلوم الذي لا شك فيه ـ وهو خلاف موضعها ودلالتها ـ «**فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (فاطر٣٥: ٢٢، ٢٣) إنما جاء ـ والله أعلم ـ بـ(النفي والإثبات)؛ لأنه لما قال تعالى: (وما أنت بمسمع من في القبور) وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي ﷺ أنك لا تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن ترفع الإيمان في نفوسهم مع إصرارهم على كفرهم واستمرارهم على جهلهم، وصدهم بأسماعهم عما تقوله لهم، وتتلوه عليهم، كان اللائق بهذا أن يجعل حال النبي ﷺ حال من قد ظن أنه يملك ذلك، ومن لا يعلم يقينا أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن ينذر ويحذر، فأخرج اللفظ مخرجه، إذا كان الخطاب مع من يشك فقيل: (إن أنت إلا نذير)**» (الجرجاني، ١٩٦٩، ص ٣١٨ـ ٣١٩).

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (إبراهيم١٤: ١٠)، فالقائلون لا ينكرون أن الرسول لا يكون بشرا، ولكنهم جاؤوا بهذه الصيغة الدالة على الإنكار لتنزيل المخاطبين منزلة من ينكر أنه بشر(القزويني، ١٤٠٥، ١٢٨؛ التفتازاني، د.ت، ج٢، ص٧٩)، وبعبارة أخرى، فإن ظن القائلين إنكار المخاطبين كونهم بشرا هو الموجب في استعمال هذه الصيغة من التعبير.

وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل في ردهم على ذلك القول من الكافرين: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ (إبراهيم١٤: ١١)، فمع أن قولهم كان جوابا و ردا على الكافرين و هم لا ينكرون عليهم هذا، إلا أنه من باب «**مجاراة الخصم للتبكيت والإلزام والإفحام، فإن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه، أن يعيد كلامه على وجهه ... فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا: إن ما قلتم من أنّا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد منّ علينا بالرسالة**» (القزويني، ١٤٠٥، ص١٢٨؛ التفتازاني، د.ت، ج٢، ص٧٩). و إذا تبين هذا، فإنما يدل على أن القصر بـ(النفي والاستثناء) أقوى وأبلغ دلالة من القصر بـ(إنما).

ومن الفروق التي شهدها الجرجاني بين هاتين الطريقتين أيضا، هو أن (إنما) تفيد مزيّة التعريض، وقد جعلها في أحسن مواضعها، إذ قال: «**ثم اعلم أنك إذا استقريت وجدتها أقوى ما تكون وأعلق ما ترى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنّا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر٣٩: ٩)، أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال إنهم من فرط العناد، ومن غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل، وإنكم إن طمعتم منهم في أن ينظروا ويتذكروا كنتم كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب**» (الجرجاني، ١٩٦٩، ص ٣٣٣ـ ٣٣٤).

والحق أن هذه المزيّة لا تكون لـ(إنما) دون (ما وإلا) فهما فيها سواء؛ وذاك لتناوب وقوعهما على الجملة نفسها، فهناك عدد من الآيات يكون القصر فيها بـ(النفي والاستثناء) للعبارة نفسها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة٢: ٢٦٩)، وهي تحقق مزيّة التعريض أيضا.

وقد حاول الدكتور إبراهيم أنيس إيجاد فرق آخر بين هاتين الصيغتين، استنبطه من دلالة القصر على التأكيد من جهة، ومن تباين الصيغتين إثباتا ونفيا ـ بحسب رأيه ـ من جهة أخرى، ويربط ذلك في السياق، فالصيغة الأولى ـ عنده ـ تأكيد لـ(الإثبات)، والصيغة الأخرى تأكيد لـ(النفي)، ويرى ذلك مطردا في القرآن الكريم، «**فإذا سبق الكلام بـ(الإثبات) جاء القصر بـ(إنما) مثل الآيات: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (العنكبوت٢٩: ٥٠)، ومثل: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ (الملك٦٧: ٢٦)**» (انيس، د.ت، ص١٩٤)، وإذا سبق بـ(النفي) جاء القصر بـ(النفي والاستثناء)، «**سواء كان هذا الذي سبق ملفوظا أو ملحوظا، ونراه**

يسبق في غالب الأحيان بمعنى منفي، ثم يأتي هذا الأسلوب مؤكدا لذلك المعنى المنفي، فهو أسلوب نفي يؤكد نفيا سابقا بطريق غير مباشر» (انيس، د.ت، ص ١٩٤)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ**﴾ (الأعراف٧: ١٨٤) وقوله أيضا: ﴿**وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ**﴾ (الأعراف٧: ١٨٨)، «**فقد نفى سبحانه وتعالى في الآية الأولى أن به جنة، أو بعبارة أدق، أكد هذا النفي الذي يستفاد من كلام سابق، وفي الآية الثانية أكّد نفي أن الرسول قد مسّه سوء، ويتفق هذا مع ما يقوله أهل البيان في باب الفصل والوصل من أن الفصل في الجملتين في كل آية من هاتين الآيتين، إنما كان لأن الجملة الثانية مؤكدة للأولى تفيد معناها**» (أنيس، د.ت، ص١٩٤)، ثم قال معقبا: فقد «**أدركنا أن القصر بـ(النفي مع الاستثناء) لا يماثل القصر بـ(إنما) وإن ما قاله البلاغيون من تساوي الأسلوبين فيه كثير من التجوز [...] وذلك لأن الأسلوب الأول أسلوب نفي، في حين أن الأسلوب الآخر ـ القصر بـ(إنما) ـ أسلوب تقرير وإثبات**» (المرجع السابق، ص ١٩٤).

ولكن لنا ملاحظات على ما ذهب إليه الدكتور أنيس، فالصيغتان كلاهما تفيدان التقرير والإثبات ـ كما ذكرناه سلفا ـ ولا سيما مع (ما وإلا) إذ هما بمثابة الأداة الواحدة لنفي الشك مطلقا وإثبات اليقين، وليس لتأكيد المنفي من الكلام، ثم إن جعل كل صيغة مختصة وأسلوب معين لم يكن مطردا في القرآن، فليست (إنما) مؤكدة للمثبت من كلامه، و ليست (ما وإلا) مؤكدة للمنفي منه أبدا، بل هما صيغتان تتناوبان في أعقاب المتشابه من الكلام؛ لأن غايتهما ترتبطان بمعنى السياق وغرضه، وليس بشكله من نفي وإثبات.

فمن ورود (إنما) عقب أسلوب النفي ما جاء في قوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (الزمر٣٩: ٩)، فالاستفهام خرج إلى معنى النفي، ولكنه أعقب بالقصر بـ(إنما).

وخلاف هذا، هو أن يتصدر الإثبات كلاما، ثم يُعقب بقصر طريقته (النفي والاستثناء) نحو قوله تعالى: ﴿**يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً**﴾ (النساء٤: ١٢٠)، وقوله كذلك: ﴿**وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ**﴾ (الأعراف٧: ١٠٤، ١٠٥)، وما هذا إلا دليل على أن الواجب ليس هو التناسب بين الصيغة وشكل الكلام، بل الواجب هو التناسب بين الصيغة والمعنى، فتلازم الصيغة مع الأمر الذي ينكره المخاطب أو يشك فيه هو الذي استوجب وقوعها هنا، فالآية الأولى تعريض بأصحاب الشياطين، والآية الأخرى حوار مع فرعون، ولا يخفى ما لهؤلاء من شك وإنكار.

أما اتهامه البلاغيين بتسويتهم بين الأسلوبين ففيه من التجوز الكثير، إذ هو غض النظر عما ذكره الجرجاني ومن تبعه من البلاغيين (الجرجاني، ١٩٦٩، ص ٣١٦ ـ ٣٢٢؛ القزويني، ١٤٠٥، ص ١٢٦ ـ ١٣٠؛ التفتازاني، د.ت، ج٢، ص٧٦). وأخيرا في مجال هذا التفريق بين الصيغتين، يمكننا أن نزيد على ذلك فرقين مهمين في البنية النحوية شكلا ومعنى.

أولا: إن صيغة (النفي و الاستثناء) تحقق بناء جديدا في وضع الرتب النحوية ضمن السياق، فضلا عما تحققه من معان وأغراض للجملة لا تكون بـ(إنما)؛ و ذلك أن (ما) تجعل الابتداء بالنكرة جائزا؛ لما في النفي من مسوغ للابتداء بها (الأشموني، ١٩٥٥، ج ١، ص٩٦)، وفي ذلك يتحقق غرض يتمثل في بلوغ النفي تمامه؛ لأن نفي النكرة يكون نفيا مطلقا من حيث دلالة النكرة ـ أحيانا ـ على العموم والإطلاق، ومن ثم استثناء ما يراد إثباته في الكلام، ولعل ذلك يحقق للمعنى مبالغة وللسياق تناسبا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ (المائدة ٥: ٧٣) فواضح أن لفظة (إله) ما كان

ليبتدأ بها لولا اعتمادها على نفي لأنها نكرة، وواضح أيضا، أن نفي النكرة هنا يراد منه الإطلاق لإثبات إله واحد بصيغة الاستثناء بعده.

ولعل لهذه البنية صلة بالسياق، فلقد ابتدأت الآية بحكم الله على الذين أشركوا بالكفر، لقولهم: (إن الله ثالث ثلاثة) فرد الله عليهم ردا معجزا بمطلق النفي ومخصص الإثبات.

ثانيا: إن صيغة (النفي والاستثناء) تكوِّن مساحة أوسع في القصر من خلال تجاوز قصرها من اسم على اسم أو فعل على اسم إلى جملة فعلية على جملة فعلية أخرى، وهذا لا يكون بـ(إنما)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ**﴾ (الأعراف٧: ٩٤)، فإن القصر في الآية لم يكن بين لفظين مفردين، بل كان بين جملتين، وهذا ما لا يكون بغير هذه الطريقة أبدا.

٣ـ ٢ـ التمييز بين القصر بـ(النفي والاستثناء) والقصر بـ(حرفي العطف بل ولكن).

يقوم القصر في هاتين الطريقتين على النفي والإثبات، فبينهما تشابه من حيث الأساس الذي يقوم عليه القصر، ولكن هناك اختلاف في الأمر المنفي من جهتين: الجهة الأولى، تتمثل في أن النفي في الصيغة الأولى يكون عاما مطلقا، بخلافه في الصيغة الأخرى فإنه يكون خاصا مقيدا، والجهة الأخرى، تتمثل في أن الأمر المنفي في الصيغة الأولى يكون محذوفا؛ إيجازا واختصارا للعلم به ولعدم الفائدة من ذكره ـ لكونه مطلقا ـ بخلافه في الصيغة الأخرى فإن الأمر المنفي يذكر وجوبا لعدم العلم به ـ لكونه مخصوصا ـ ولا يجوز إثبات ضد الشيء ونقيضه إذا كان معدوما من الكلام.

فالنفي الذي يسبق هذين الحرفين هو نفي مخصوص، ولذا ترد هذه الصيغة في الأمر الذي يحتاج إلى تفصيل لشيء معين من قول وظن واعتقاد، فتنفيه وتثبت ضده، بل وتقصر الأمر عليه. و مما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**﴾ (الأحزاب٣٣: ٤٠)، فإن هذا التفصيل وذكر الأمر المنفي ينبئ عن أهميته لتنبيه الناس عليه، ولتأكيد كون الآية مقصودة في أمرهم لتصحيح ما ذهبوا إليه، و لو عدنا إلى مظان المفسرين لوجدنا سر ذكر الأمر المنفي وإثبات ضده على هذا النحو من التفصيل، فقد ذكر المفسرون أن رسول الله ﷺ لما تزوج زينب ـ زوجة ابنه بالتبني ـ قال الناس: (إن محمدا قد تزوج امرأة ابنه) فنزلت الآية (القرطبي، ١٩٦٧، ج ١٤، ص١٩٦). وقد وضح بعضهم الأمر المنفي بقولهم: «**أي لم يكن أبا رجل منكم على الحقيقة حتى يثبت بينه وبين ما يثبت بين الأب وولده من حرمة الصهر والنكاح**» (الزمخشري، ١٩٨٣، ج ٣، ص٢٦٤)، ووضح بعض آخر القول المثبت فقالوا: «**أي لو لم أختم به النبيين لجعلت له ولدا يكون بعده نبيا**» (الجوزي، ١٩٦٤، ج ٦، ص٣٩٣).

و من هنا يتضح سرّ هذا التفصيل، و وجوب ذكر الأمر المنفي، وعدم العدول عنه إلى لغة الإيجاز والتعبير بـ(النفي والاستثناء) فيقال مثلا (ما محمد إلا رسول وخاتم النبيين) لأنها ـ ولا شك ـ لا تحقق تلك الدلالات والأغراض التي اضطلعت صيغة (العطف) بتأديتها.

أما ما وقع من خلاف بين النحاة في عدّ (لكن) هنا عاطفة أو غير عاطفة بناء على اقتران الواو بها (ابن هشام، د.ت، ج ١، ص٢٩٢ ـ ٢٩٣)، فإننا مع الرأي الذي يعدها عاطفة؛ لما يأتي من أسباب:

ـ سلامة اللفظ من التقدير مع تمام المعنى بها، إذ إن الذين يعدونها غير عاطفة يقدرون محذوفا ليستقيم لهم الكلام، نحو (ولكن كان رسول الله).

ـ إن الواو ـ عند القائلين بالعطف ـ زائدة لازمة أو غير لازمة، فلا يضير ذاك الاقتران.

ـ إن الواو ـ في تقديري ـ لا تتعارض مع (لكن)؛ لأنها وإن اشتركت معها في صيغة العطف نحوا، بيد أنها تختلف عنها دلالة ومعنى، فـ(الواو) ذات دلالة على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه مطلقا لفظا وحكما، بخلاف (لكن) فهي ذات دلالة على التشريك بينهما لفظا فحسب، فلا مانع إذن من اقترانهما معا.

ـ إن معنى القصر متحقق فيها هنا، فهي أداة واقعة بين نفي وإثبات وبين مقصور ومقصور عليه.

٣ـ ٣ـ التمييز بين القصر بـ(إنما) والقصر بـ(حرف العطف لا)

ميّز الجرجاني بين صيغتي القصر بـ إنما) والقصر بـ(لا) فقال: «**واعلم أنها ـ أي (إنما) ـ تفيد الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت: (إنما جاءني زيد) عقل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون المجيء غيره، فمعنى الكلام معها [...] إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة [...] وليس كذلك الأمر في: (جاءني زيد لا عمرو) فإنك تعقلهما في حالين**» (الجرجاني، ١٩٦٩، ص ٣٢٠)؛ ولعل هذا هو السر في قلة ورود هذه الصيغة في القرآن الكريم، بخلاف صيغة (إنما) فإن ورودها كثير فيه.

٣ـ ٤ـ التمييز بين القصر بـ(تعريف الجزأين) والقصر بـ(ضمير الفصل)

إن هاتين الطريقتين تكادان تتشابهان لولا أن في الثانية اختصاصا وتأكيدا أكثر مما عليه الأولى، وذلك من خلال وقوع ضمير الفصل بين الجزأين المعرفين، فقولنا: (محمد الناجح) فيه اختصاص وتأكيد، ولكنه يختلف عن قولنا: (محمد هو الناجح) إذ فيه المبالغة في الاختصاص والتأكيد.

وعلى أساس من هذا، يمكن قياسهما على الصيغتين (إنما) و(النفي والاستثناء) ـ كما مر آنفا ـ من حيث إن في الأولى إثبات أمر لا يجهله المخاطب ولا ينكره، وإن في الثانية فضل مبالغة عليها لتثبت أمرا مجهولا أو ترد على إنكار.

ولعل في ذلك دليلين: أحدهما، نحوي معنوي، ويتضح من زيادة الضمير في الثانية دون الأولى، إذ هو في حكم تكرير المبتدأ مرتين تأكيدا، والآخر، نقلي، ويتضح من خلال ورود الصيغتين في القرآن الكريم، فمتى ما كان الكلام لتقرير أمر لا جاهل ولا منكر فيه وقع القصر بـ(تعريف الجزأين) ومتى ما كان الكلام خلاف ذلك فـ(ضمير الفصل) هو صيغة القصر فيه.

فمن الأول، ما جاء في قوله تعالى: ﴿**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيم**﴾ (المائدة٥: ١١٩)، ومن الآخر، ما جاء في قوله أيضا: ﴿**قُلْ أَنَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُنَا وَلا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ (الأنعام٦: ٧١).

فإذا كان الكلام في الآية الأولى خاصا بالمؤمنين ولا يستلزم زيادة قصر فيه، إذ وقع بـ(تعريف الجزأين) في قوله: (ذلك الفوز العظيم) فإنه في الآية الأخرى حوار مع المنكرين الكافرين، وهذا هو الذي يستلزم قوة التأكيد، فوضع لذلك ضمير الفصل بين هذين الجزأين المعرفين في قوله: (قل إن هدى الله هو الهدى) ليقصر هدى الله على الهدى كله قصرا تاما ومؤكدا ومبالغا فيه؛ ردا على الكافرين المعاندين ولا سيما الذي ضرب به المثل في الحيرة والإنكار.

وقد تتفق الصيغتان (ضمير الفصل) و(النفي والاستثناء) ضمن سياق واحد، وهذا إنما يؤكد ما ذهبنا إليه من اتفاقهما في الدلالة والمعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ (المائدة٥: ١١٦، ١١٧)، فهذا الحوار يكون بين الله ونبيه يوم القيامة (ابوحيان، ١٩٧٨، ج ٤، ص٥٨)، ردا

على من ادعى الألوهية لعيسى وأمه عليهما السلام وتبرئة لهما من ذاك الادعاء، فضلا عن أن إنكار عيسى بعد السؤال يكون أبلغ في تكذيبهم وأشد في تقريعهم وتوبيخهم (القرطبي، ١٩٦٧، ج ٦، ص٣٧٥).

ولعل وقوع أسلوب القصر بصيغ مخصوصة مع الإنكار في جواب عيسى كان تأكيدا منه لإنكار ما وقع في السؤال أمام الله وأمام الناس ـ لأنهم معنيون به أيضا ـ فقد أثبت أن قوله لهم كان مقصورا على ما أمره الله به من توحيد، وهو نفي في الوقت نفسه أن يكون دعاهم إلى اتخاذه وأمه الهين، فجاءت الصيغة بـ(النفي والاستثناء)؛ لما تفيده من مبالغة في الردّ على الإنكار، إذ قال: (ما قلت لهم إلا ما أمرتني به).

وقد جاءت نظيرتها، وهي القصر بـ(ضمير الفصل) في إثبات الألوهية لله ـ قبل تلك الصيغة وبعدها ـ وذلك بوقوع ضمير الفصل بين اسم الناسخ وخبره اللذين يعودان على الله، وذلك في قوله: ﴿**إنك أنت علام الغيوب**﴾ وقوله أيضا: ﴿**كنت أنت الرقيب عليهم**﴾، لأجل تأكيد اختصاص الله تعالى بهذين الخبرين الصفتين دون سواه؛ لأن القصر بـ(ضمير الفصل) يثبت أن الله هو الذي يختص بعلم الغيب، وهو الرقيب دون سواه، وفي هذا نفي ـ في الوقت نفسه ـ ما زعم من ألوهية عنهما، فاتفاق الصيغتين وهذا المقام يؤكد صلة ما بينهما في الوظيفة والمعنى.

وقد تأتي هذه الصيغة من دون وجود إنكار، ولكنه يكون تعريضا بغيرهم فيستلزم تأكيد الخطاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ**﴾ (الحديد٥٧: ١٩)، فمع أن الخطاب موجه إلى المؤمنين، بيد أنه تعريض بأهل الكتاب أيضا، إذ إنهم لم يؤمنوا برسل الله جميعا، فأبطلت صيغة القصر أن يكونوا من الصديقين.

وقد تأتي للمبالغة أيضا نحو قوله تعالى حكاية عن سليمان: ﴿**قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ**﴾ (ص ٣٨: ٣٥)، فإن سليمان لما طلب ملكا عظيما من الله قصر ذلك عليه، بمعنى أنه لا يقدر على ذلك إلا أنت، وهو في الوقت نفسه دل على المبالغة، فالمعنى أنك عظيم الملك واسع العطاء.

٤ـ الخاتمة

لقد بلغت الرحلة في أحضان فروق طرق القصر نهايتها، فبعد مسيرة تناولت الفروق بين طرق القصر المشهورة وأكثر استعمالا، يمكن تأشير بعض النتائج التي توصل إليها البحث. إن البحث في خطته تنجم عنه النتائج التالية:

إن تعدد طرق الحصر والقصر دليل على ثراء أسلوب القصر وتنوع صيغها، وهي ليست من قبيل الترادف، بل بينها فروق في النحو والمعنى، بحيث لا يجوز أن يستعمل أي من هذه الطرق مكان أخواتها، فإن القصر بـ«إنما» يختلف عن القصر بالنفي والاستثناء، وذلك لاختلافهما نحوا ودلالة؛ فإن صيغة (النفي والاستثناء) تحقق بناء جديدا في وضع الرتب النحوية ضمن السياق، فضلا عما تحققه من معان وأغراض للجملة لا تكون بـ(إنما)؛ وذلك أن (ما) تجعل الابتداء بالنكرة جائزا؛ لما في النفي من مسوغ للابتداء بها، وفي ذلك يتحقق غرض يتمثل في بلوغ النفي تمامه؛ لأن نفي النكرة يكون نفيا مطلقا من حيث دلالة النكرة ـ أحيانا ـ على العموم والاطلاق، ومن ثم استثناء ما يراد إثباته في الكلام، ولعل ذلك يحقق للمعنى مبالغة وللسياق تناسبا. ومن جهة أخرى، إن صيغة (النفي والاستثناء) تكوِّن مساحة أوسع في القصر من خلال تجاوز قصرها من اسم على اسم أو فعل على اسم إلى جملة فعلية على جملة فعلية أخرى، وهذا لا يكون بـ(إنما).

وكذلك الأمر بين أسلوب القصر بالنفي والاستثناء والقصر بحرفي العطف؛ «بل» و«لكن» وهذا الاختلاف في الأمر المنفي من جهتين: الجهة الأولى، تتمثل في أن النفي في الصيغة الأولى يكون عاما مطلقا، بخلافه في الصيغة الأخرى فإنه يكون خاصا مقيدا،

والجهة الأخرى، تتمثل في أن الأمر المنفي في الصيغة الأولى يكون محذوفا؛ إيجازا واختصارا للعلم به ولعدم الفائدة من ذكره لكونه مطلقا بخلافه في الصيغة الأخرى فإن الأمر المنفي يذكر وجوبا لعدم العلم به لكونه مخصوصا ولا يجوز إثبات ضد الشيء ونقيضه إذا كان معدوما من الكلام.

وأيضا تعرضنا إلى تبيين الفرق بين القصر بـ«إنما» والقصر بحرف العطف «لا» وقلنا إنّ القصر بـ«إنما» يفيد في الكلام بَعْدَها إيجاب الفعل لشيءٍ ونفيه عن غيره، فإذا قلت مثلا: (إنما جاءني زيدٌ)، عُقِل منه أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره، فمعنى الكلام معها شبيهٌ بالمعنى في قولك: (جاءني زيدٌ لا عمرو)؛ إلا أنَّ لها مزيَّةً وهي أنَّك تعقل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة وفي حال واحدة، وليس كذلك الأمرُ في: (جاءني زيد لا عمرو)؛ فإنك تعقلهما في حالين. ومزية ثانية وهي أنها تجعل الأمر ظاهرا في أنّ الجائي زيدٌ، ولا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام بـ«لا» فقلت: (جاءني زيدٌ لا عمرو).

والقسمين الأخيرين من طرق القصر أجرينا المقارنة بينهما وتناولنا فروقهما هما القصر بتعريف الجزأين والقصر بضمير الفصل وذكرنا فرقهما بأنّ التأكيد والاختصاص في القصر بضمير الفصل أكثر مما كان عليه القصر بتعريف الجزئين وذلك من خلال وقوع ضمير الفصل بين الجزأين المعرفتين.

❁❁❁

المصادر والمراجع

❁ ***القرآن الكريم***

١. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله. (د.ت). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***. (حققه محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: مطبعة المدني.

٢. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م). ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***. (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط١٦). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.

٣. ابوحيان الاندلسي، أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي. (١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م). ***البحر المحيط***. (ط٢). بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.

٤. الأزهري، خالد بن عبد الله. (د . ت). ***شرح التصريح على التوضيح***. بيروت: دار الفكر.

٥. الأشموني، علي بن محمد. (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م). ***شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*** **المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك).** (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الكتاب العربي.

٦. أنيس، إبراهيم. (د. ت). ***من أسرار اللغة***. (ط٣). القاهرة: مطبعة الأنجلو المصرية.

٧. التفتازاني ، سعد الدين بن مسعود بن عمر بن عبد الله. (د. ت) . ***مختصر المعاني في علوم البلاغة***. (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) . مصر: مكتبة محمد علي صبيح.

٨. ــ.(د. ت). ***شروح التلخيص***. مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٩. ــ. (١٣٣٠ه). ***المطول على تلخيص المفتاح***. تركيا: د.ن.

١٠. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. (١٣٨٩هـ ـ١٩٦٩م). ***دلائل الإعجاز***. (تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي). د.م: مكتبة القاهرة.

١١. الجندي، درويش. (١٣٨١هـ ـ١٩٦٢م). ***علم المعاني***. (ط٢). مصر: مكتبة النهضة.

١٢. الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن محمد بن علي .(١٩٦٤م). ***زاد المسير في علم التفسير***. د.م: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

١٣. الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر. (١٩٨٥م). ***نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز***. (تحقيق إبراهيم السامرائي ومحمد بركات حمدي أبو علي). عمان: دار الفكر للنشر.

١٤. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. (١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م). ***الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل***. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر .

١٥. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي. (١٤٠٠هـ ـ١٩٨١م). ***مفتاح العلوم***. (تحقيق أكرم عثمان يوسف). بغداد: مطبعة دار الرسالة.

١٦. سيبويه، ابوبشر عمرو بن عثمان. (١٩٧٥). ***الكتاب***. (تحقيق عبد السلام هارون). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). ***همع الهوامع شرح جمع الجوامع***. لبنان: دار المعرفة.

١٨. ـــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٩٦٧م). ***الإتقان في علوم القرآن***. (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني.

١٩. ـــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م). ***معترك الأقران في إعجاز القرآن***. (ضبطه وصححه أحمد شمس الدين). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٠. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. (١٣٨٧هـ ـ١٩٦٧م). ***الجامع لأحكام القرآن***. (تحقيق أحمد عبد العليم البردوني). (ط٣). القاهرة: دار الكاتب العربي.

٢١. القزويني، الخطيب محمد بن عبد الرحمن. (١٤٠٥هـ). ***الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)***. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٢. ـــــــــــــــــــــــــــــــ. (١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢م). ***شرح التلخيص في علوم البلاغة***. (شرحه وخرج شواهده محمد هاشم دويدري). (ط٢). بيروت: دار الجيل.

٢٣. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د. ت). ***المقتضب***. (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة). بيروت: عالم الكتب.

٢٤. الهاشمي، أحمد. (١٩٦٠م). ***جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع***. مصر: المكتبة الكبرى.